

أبو زكريا الجزائري ومنهجه في كتاب "ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي"

د. أحمد الشايب عرباوي

جامعة الوادي / الجزائر

مقدمة

ظهر علم أصول النحو في القرن الرابع للهجرة، بعد أن ازدهر علم النحو وتعددت مسائله وكثرت خلافاته، وكانت للعلماء في أصول النحو مصنفات منها: الأصول في النحو لابن السراج (316هـ) والإيضاح في علل النحو للزجاجي (337هـ) والخصائص لابن جني (392هـ)، غير أنّ هذه الكتب، على شهرتها، لم تكن متخصصة في علم أصول النحو، وما المسائل الأصولية فيها إلا وقفاتٌ في الكتاب متناثرةً هنا وهناك. ويكاد يجمع الدارسون على أنّ أول كتاب متخصص ظهر في علم أصول النحو هو كتاب "لمع الأدلة في علم أصول النحو" لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري (577هـ)، تلاه بعد قرابة أربعة قرون كتاب "الاقتراح في أصول النحو" لجلال الدين السيوطي (911هـ)، هذان هما الكتابان اللذان تخصصا في علم أصول النحو وقد أطبقت شهرتهما الآفاق، ثم تتالى العصور وتخلو الساحة من أي كتاب في هذا الفن¹، حتى يأتي العلامة الشيخ أبو زكريا يحيى بن محمد الجزائري بكتابه "ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو"، فكأنه بهذا الكتاب جاء ينفذ عن هذا العلم غبار السنين ويعيده إلى الحياة من جديد.

أولاً- التعريف بالمؤلف:

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن الفقيه الصالح محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى، أبو زكريا النايلي الشاوي² الملياني الجزائري المالكي³.

مولده ونشأته:

ولد أبو زكريا يحيى بن محمد الجزائري في مدينة مليانة، وهي مدينة تقع غرب العاصمة الجزائر على مسافة سبعين كيلومتراً⁴، ثم انتقل بعدها إلى مدينة الجزائر، وبالمدينتين نشأ وترى، وتلقى العلوم فيهما على يد شيوخ أجلاء أمثال: الشيخ محمد بن محمد بهلول، والشيخ سعيد قدورة مفتي الجزائر، والشيخ علي بن عبد الواحد الأنصاري وغيرهم⁵.

سفره إلى مصر:

عندما بلغ الشيخ أربعاً وأربعين سنة شدّ الرحال إلى بيت الله الحرام بنية أداء فريضة الحج مازاً بمصر، وهناك التقى بعلمائها وفضلاتها، ثم لما قضى حجه عاد إلى مصر ثانية فرؤى عن علمائها وأجازوه بمروياتهم، من هؤلاء: الشيخ السلطان المزاحي، والشمس البابلي، والنور الشيراملسي⁶، ثم تصدّر للإقراء في الأزهر، كما قرأ هناك مختصر خليل وشرح الألفية للمرادي وعقائد السنوسي وغيرها.

سفره إلى بلاد الروم (تركيا):

دأب العلماء على حب السفر والترحال طلباً للعلم وشوقاً إلى لقاء العلماء، ولذلك رحل الشيخ إلى تركيا ماراً بالشام، وهناك بالجامع الأموي بدمشق عقد مجلساً اجتمع فيه علماءؤها وشهدوا له بالفضل التام، ومن دمشق توجه إلى تركيا حيث لقي الشيخ يحي المنقاري (1088هـ)⁷ وحضر مجالس العلماء مع السلطان هناك وفسحوا له المجال للتدريس والإفادة.⁸

عودته إلى مصر:

وأخيراً عاد الشيخ إلى مصر، وصرف أوقاته إلى الإفادة والتأليف، وهناك قضى بقية حياته. وفاته وآثاره:

توفي رحمه الله وهو مسافر من مصر إلى الحج بحراً عام 1096هـ الموافق 1685م، فدفن بالبرّ، ثم نقل رفاته ودفن بالقرافة بمصر.⁹

من أشهر تلاميذه ذلك الذي كتب أوفى ترجمة للشيخ وهو محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي، ومنهم الشيخ زين الدين البصري¹⁰، والشيخ علي النوري والشيخ عبد العزيز الفراتي الصفاقسيان¹¹.

أما مؤلفاته فأشهرها هذا الكتاب محل الدراسة وهو "ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو" وهو الكتاب الوحيد المطبوع، في حدود علمي، يضاف إليه مخطوطات أذكر منها:

- حاشية على شرح المرادي¹²
- توكيد العقد فيما أخذ الله علينا العهد¹³
- المحاكمات بين أبي حيان والزمخشري¹⁴
- قرّة العين في جمع البين في علوم التوحيد¹⁵

ثانياً- التعريف بالكتاب:

الكتاب مختصر في علم أصول النحو، وهو يدخل في ما يطلق عليه الأقدمون بكونه رسالة في هذا الفن، ومن خصائصها أنها تقوم على الإيجاز دون التفصيل، وعلى الإشارة والتلميح دون المباشرة والتصريح، يعتمد فيه المؤلف إلى جمع ما تفرق من كلام السابقين، وهذا ما يشبته المؤلف في قوله: "أردت أن أجمع مختصراً من متفرقات كلامهم"¹⁶ وهو في ذلك يتوخى السهولة والتبسيط، يقول عن رسالته: "فانقادت سهلة مسهّلة للتسهيل، فهي وإن كانت صغيرة الحجم فإنسان العين أقل من القليل"¹⁷.

تسمية الكتاب:

أراد المصنف أن يكون لكتابه العنوان الآتي: "ارتقاء السيادة لحضرة شاه زاده في أصول النحو" من خلال العنوان، يظهر أنّ اسم هذا الكتاب، بل وجوده، ارتبط بهذا الحاكم وهو السلطان العثماني محمد إبراهيم خان¹⁸، مدحه المصنف بقوله: "هو السلطان الخاشع لله، المتواضع لأهل الله، القامع لأعداء الله، السالك بالمسلمين أحسن سبيل..."¹⁹ وليس بين أيدينا ما يميّط اللثام عن كنه هذه العلاقة بين الشيخ المصنف وهذا

السلطان، لكن يظهر أنّ لهذا الخليفة علاقة حميمة بالعلم وأهله، فقد كانت له صلوات مع علماء آخرين منهم الفقيه لطفی ریاض زاده²⁰، والشيخ أحمد بن لطف الله²¹ وغيرهما.

هذا وقد لقي هذا الكتاب الإطراء والمدح من قبل معاصريه علماء كانوا أو تلاميذ للشيخ، يقول في ذلك المحي: "وله مؤلف صغير في أصول النحو، جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي أتى فيه بكل غريبة، وجعله باسم السلطان محمد، وقرظ له عليه علماء الروم، منهم العلامة المنقاري قال فيه: لا يخفى على الناقد البصير، أن هذا التحرير كنسج الحرير، ما نسج على منواله في هذه العصور، تنشرح بمطالعه الصدور."²² الهدف من التأليف:

دأب العلماء عبر العصور على تأليف خلاصات لعلم من العلوم، تبحروا فيه، وكانت لهم فيه حلقات، وتتميز هذه الخلاصات، وقد يسمونها كراسات، بالإيجاز مع مراعاة حاجة طالب العلم، فتعين المبتدئ وتذكر المنتهي، يقول المصنف عن كتابه: "أردت أن أجمع مختصرًا من متفرقات كلامهم يكون مرجعًا للنحوي في التعويل... فليثق من ظفر بها ببلوغ الأمانة والظفر بمسالك التعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى ذروة المجد وكمال التكميل."²³

وهكذا يكون الهدف من التأليف تعليمي ابتداءً وانتهاءً.

أصول الكتاب:

من المؤكد أنّ أبا زكريا استقى كتابه من جملة كتب انتهت إليه، تناولت النحو العربي وأصوله، وهو الذي قال في ما أشرنا إليه قبل أنه استفاه من كتب متفرقة. لكن ما هي هذه الكتب؟ وما درجة الاستفادة منها؟ وهل هي في الاستفادة سواء؟

لم يصرح أبو زكريا بمصادره الأساسية، لكنه أشار إلى مكملاتها، يقول: "جمعت من كل باب من أبواب النحو ما إليه المرجع في التكميل من الخصائص والسراجية والكتاب الجليل"²⁴

هذه إذا ثلاثة كتب: الخصائص لابن جني، أصول النحو لابن السراج، والكتاب لسيويه.

أما المصدران الأساسيان اللذان قلما يغيبان عن أي صفحة من صفحات الكتاب، فهما "لمع الأدلة في أصول النحو" لابن الأنباري، و"الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي.

فابن الأنباري نستطيع أن نستشف تأثيره القوي في الكتاب من لغة أبي زكريا في مصنفه، من ذلك قوله في المقدمة: "أردت أن أجمع مختصرًا من متفرقات كلامهم يكون مرجعًا للنحوي في التعويل، لمع به أئمة النحو..."²⁵ تأمل قوله: "مرجعًا للنحوي في التعويل، لمع به..."

أما قوله: "التعويل" فهي نفسها عبارة ابن الأنباري عندما تحدث عن فائدة علم أصول النحو، يقول: "وفائده التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل"²⁶.

وأما قوله: "لمع به أئمة"، فللفعل "لمع" علاقة بعنوان رسالة ابن الأنباري "لمع الأدلة في أصول النحو"

وأما علاقة كتاب أبي زكريا بكتاب الاقتراح للسيوطي فنلمسها في ألفاظ أبي زكريا نفسه أيضًا، يقول أبو زكريا: "فجمعتها وربتها على أبواب أصول الفقه"²⁷، يقول السيوطي: "وربته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب

والفصول والتراجم" ²⁸، نضيف إلى ذلك شهادة تلميذه الحبي الذي يقول عن كتاب شيخه: " له مؤلف صغير في أصول النحو جعله على أسلوب الاقتراح للسيوطي" ²⁹

ترتيب الكتاب:

رتب أبو زكريا كتابه، كما قال، على مقدمة وسبعة كتب، تضمنت المقدمة أهم ما ينبغي لطالب علم أصول النحو أن يعلمه من تعريف أصول النحو، وتعريف النحو، وتعريف اللغة، ووضعها، والحكم النحوي... الخ، أما الكتب السبعة فهي:

الكتاب الأول: في السماع.

الكتاب الثاني: في الإجماع.

الكتاب الثالث: في القياس والعلة ومسالكها وقوادحها.

الكتاب الرابع: في الاستصحاب.

الكتاب الخامس: في أدلة شتى.

الكتاب السادس: في التعارض والترجيح.

الكتاب السابع: في أحوال المستنبط لهذا العلم، تناول فيه لمحة موجزة عن تاريخ علم النحو وأشهر أعلامه، منتهيا بعرض الشروط التي ينبغي أن تتوفر في من يريد أن يرتقي من رتبة التقليد إلى رتبة الاطلاع على الدليل.

ولو وضعنا كتاب أبي زكريا وسطاً بين رسالتي ابن الأنباري من جهة وكتاب الاقتراح للسيوطي من جهة أخرى،

لوجدناه استفاد من رسالتي ابن الأنباري في الأساسيات، فمنها حل التعاريف ومسائل أصول النحو، وكذا ترتيب

أبواب الكتاب، لكن بإضافة مسائل لم يذكرها ابن الأنباري، كقضايا اللغة تعريفاً ونشأة وغيرها، والإجماع الذي

هو أصل نفتقده في مع الأدلة، وإطلاق مصطلح "السماع" على "النقل" عند ابن الأنباري وهكذا.

أما مع السيوطي، فيكاد يكون ارتقاء السيادة هو تلخيص للاقتراح مع فوارق بسيطة ³⁰.

والخلاصة أن ما صنعه أبو زكريا الجزائري في كتابه "ارتقاء السيادة" يكاد يكون صنيع السيوطي الذي في علاقته مع

رسالتي ابن الأنباري يقول: "وقد أخذت من الكتاب الأول اللباب، وأدخلته معزواً إليه في خلل هذا الكتاب،

وضمنت خلاصة الثاني في مباحث العلة." ³¹

يقصد السيوطي أنه استفاد في الأساسيات من رسالة ابن الأنباري "مع الأدلة في أصول النحو"، أما الحديث عن

العلة فقد كان زبدة ما في رسالة "الإغراب في جدل الإعراب" لابن الأنباري.

أسلوب الكتاب:

بدا أسلوب المصنف في مطلع الكتاب أسلوباً يتناسب مع عصره، مقيداً بالسجع مثقالاً به، ولعل السبب في ذلك

أنّ المقام مقام مدح وإطراء، مدح للسلطان وإشادة بالكتاب، حتى إذا شرع في عرض المادة العلمية زال السجع

واستعملت لغة التخصص من دقة وإيجاز ومباشرة.

ثالثاً- منهج أبي زكريا في كتابه:

كان أبو زكريا متميزًا في كتابه، له منهجه الخاص، فلقد كانت مصادر الكتاب ثابتة اعتمد في الاستفادة منها على الإيجاز مع التركيز، كما كانت له اختياراته، وطريقته الخاصة في الاقتباس، وكانت له آراؤه وشواهد.

1 - مصادر المادة العلمية للكتاب:

استقى أبو زكريا الجزائري مادة كتابه من أهم ما وقع بين يديه من كتب في أصول النحو وأبرزها: الخصائص لابن جني، ولمع الأدلة لابن الأنباري، والاقتراح للسيوطي. وما دام الهدف من الكتاب هو تقريب هذا العلم من طالب العلم المبتدئ ومساعدته على أن يستفيد من مصادر أصول النحو بشكل غير مباشر، فإنّ الشيخ دأب على الاعتماد على هذه الكتب في التعاريف وفي أشهر المسائل دون تصرف كبير، لا في اللفظ ولا في المضمون، وهذه نماذج من ذلك:

- يقول مثلاً في فائدة علم أصول النحو: " وفائدة الأصول التعويل على إثبات الحكم بالحجة؛ ليرتفع عن حضيض التقليد"³²، وفي هذا يقول ابن الأنباري: " وفائده التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل."³³
- وفي تعريف اللغة يقول " اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مرادهم"³⁴، وهو تعريف أبدعه ابن جني واعتمده العلماء بعده، يقول ابن جني: " أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم."³⁵
- وفي القبائل التي لا يُتَّجج بكلامها، يقول: " ولم يُؤخذ عن غير ما ذكر من قبائلهم، ولا عن حضري منهم، أو مخالط الحضرِ كَلْحَمٍ وَجُدَامٍ وَتَغْلِبٍ وَغَمْرٍ وَبَكْرٍ وَعَبْدِ الْقَيْسِ، وَأَزْدِ عُمَانَ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ، وَبَنِي حَنِيفَةَ، وَسَكَانِ الْيَمَامَةِ، وَسَكَانِ الطَّائِفِ، وَلَا مِنْ ثَقِيفٍ وَحَاضِرَةِ الْحِجَازِ، لِمَخَالَطَتِهِمْ الْأُمَمَ وَقْتَ الْأَخْذِ عَنْهُمْ."³⁶ وهو الكلام نفسه الذي نجده عند السيوطي في كتابيه: الاقتراح والمزهر.³⁷
- وفي حديثه عن جواز القياس على القليل ورفضه في ما هو أكثر منه، وذلك عندما تنسب إلى ركوبة وحلوبة تقول ركيّ وحلبي قياساً على شئني نسبة إلى شئوة على قلتها، وهنا لا يكتفي أبو زكريا بإيراد القاعدة فحسب بل يمثل لها بما مثل به ابن جني ومن بعده السيوطي.³⁸

غير أنّ أبا زكريا في اعتماده على هذه الكتب لم يكن ناقلاً فحسب في كل الحالات، وإنما كانت شخصيته واضحة في جوانب منها: إعادة الصياغة أو ترك الإيجاز إلى مضاعفة التمثيل.

- ففي كلامه عن العلة يميل إلى ما مال إليه السيوطي في إيراد المشهور منها وهو أربع وعشرون علة غير أنه يصوغ لبعضها تعريفات لعلها أوضح وأدق مما أورده السيوطي من ذلك تعريفه للعلة الثالثة والعشرين وهي علة تضاد، يقول فيها: " علة تضادّ كمنع إلغاء الفعل القلبي عند تأكيده للمضادة بين الإلغاء والاعتناء"³⁹. أما السيوطي فيقول: " علة تضاد مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره لم تُلغ؛ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد."⁴⁰
- والفرق واضح بين التعريفين، فتعريف السيوطي موجز فيه ثقل، أما تعريف أبي زكريا فواضح سلس غني عن البيان.
- أما في العلة الرابعة والعشرين فيظهر دور أبي زكريا في أنه أعاد صياغتها صياغة تقريباً من ذهن المتعلم، يقول فيها السيوطي: " قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكياً لها عن السلف

في نحو الاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعى.⁴¹

هذا كلام السيوطي، ولا يخفى ما فيه من ثقل التركيب وبعده المأخذ للمتعلم المبتدئ خاصة. يعيد أبو زكريا الصياغة فيقول: "علة تحليل: ذكرها ابن الخشاب وغيره وفسروها بـ" كيف"، حيث حُلَّتْ شبهة القائل بحرفيتها لموالاتها الفعل وتام الكلام بها."⁴² وهكذا يتضح أنّ تسمية هذه العلة بالتحليل، لأنّ بها حُلَّتْ الشبهة ودُفعت، شبهة حرفية "كيف". ذكرنا أنّ شخصية أبي زكريا متميزة في ما استقاه من المصادر المتوفرة لديه، فهو لا يعيد الصياغة فقط وإنما يترك الإيجاز ويضعف التمثيل أحياناً، من ذلك:

• في حديثه عن الاستصحاب كأصل من أصول النحو، يعرفه ثم يورد عدداً من الأمثلة لتوضيحه، يقول: "... كبقاء الأسماء على الإعراب والأفعال على البناء... وكأن يقال لا تعمل حروف الجر محذوفة دون عوض، وكذا يقال الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان فلا يقبل سلب الحدث عن "كان" الناقصة إلاً بدليل..."⁴³

2 - اعتماد الإيجاز مع التركيز:

أبو زكريا ضنين بوقت المتعلمين، فكأننا به في كتابه يستهدف فئة محددة من طلبة العلم، إنهم أولئك الذين فتحوا أعينهم لأول مرة على علم أصول النحو، فهم يريدون أن يتعرفوا عليه في أوجز وقت ومن أقرب طريق، حتى إذا تمكنوا من الأساس جاز لهم بعد ذلك أن يخوضوا غماره، وأن يسلكوا شعابه. هكذا إذاً كانت السمة الغالبة على أبي زكريا في كتابه، وهذه أمثلة من ذلك:

• مقارنة بين التعليل عند الفقهاء والتعليل عند النحاة بقوله: "وعلل الفقه أمارات فيصح تخلفها، وعلل النحو أقرب منها للعلل العقلية؛ فهي غير مدخولة، وحيث لا تظهر العلة فيقال في النحو مسموع، وفي الفقه تعبُد."⁴⁴

هكذا لخص أبو زكريا كلام ابن جني في الخصائص، والذي استغرق ست صفحات كاملة تحت عنوان "باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟"⁴⁵

• تناوله للنوع الرابع من القياس، وهو حمل الضدّ على الضدّ، يقول فيه: "والرابع كالجزم بـ"الن" حملاً على "لم" مع تضادهما استقبالاً ومُضِيّاً."⁴⁶

وتفصيل ذلك أنّ قياس الضدّ على الضدّ يتمثل، من جملة ما يتمثل به، في حمل "الن" على "لم"، وهما متضادّان، حيث أنّ "الن" لنفي المستقبل، بينما "لم" لنفي الماضي، وقد مثل الأصوليون للأولى بقول الشاعر⁴⁷:

لَنْ يَجِبَ الْآنَ مِنْ رَجَاءِ جُودِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْفَةَ⁴⁸

وللثانية بقراءة أحدهم: ﴿أَمْ نَشْرَحُ لَكَ صَدْرَكَ﴾ الشرح 1، (بفتح الحاء)⁴⁹

• ومن مواطن الإيجاز عند أبي زكريا تعريفه السماع، وهو أحد أصليين أساسيين من أصول النحو، بقوله: " والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته، ككلام الله ونبيه - حيث تحقق أنه كلامه ﷺ - ولم يحتج المحققون بالحديث لجواز نقله بالمعنى، أو جواز لحن قائله ممن ليس بفصيح، وكلام العرب." ⁵⁰

أوجز أبو زكريا في كلامه السابق موضوع السماع، وقد فصل فيه السابقون إما تفصيل ⁵¹، ثم أثار قضية بارزة من قضايا أصول النحو وهي "مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف"، وقد تناولها العلماء أيضًا بإسهاب خصوصًا عندما أثيرت بين نحاة الأندلس في القرن السابع للهجرة ⁵².

• ومما أوجزه أيضًا غاية في الإيجاز، حديثه عن مسالك العلة ومنها "النص"، يمثل للنص فيقول: " ومنها النص: كقول العربي: أليس معناه الصحيفة؟" ⁵³

هذا التمثيل الذي مثل به أبو زكريا هو نهاية لقصة يرويها ابن جني عن الأصمعي، الذي ينقل حوارًا بين أبي عمرو بن العلاء ورجل من اليمن:

يقول أبو عمرو: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرها.

فقلت له: أتقول: جاءته كتابي!؟

قال: نعم، أليس بصحيفة؟ ⁵⁴

• ومن مواضع الإيجاز عنده أيضًا، حديثه عن الموقف الذي ينبغي أن يفقه النحوي إزاء القراءة إن هي

خالفت حكماً نحويًا، ففي رأيه أن القراءة إذا تواترت يبطل الطعن فيها، يقول: "فيبطل الطعن في مواضع منه قراءة حمزة لتواترها، كخفض ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ ونصب ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ وتسكين لام ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعُ﴾" ⁵⁵

هكذا يورد أبو زكريا هذه النماذج من الآيات القرآنية أمثلة على قراءات متواترة لا يجوز الطعن فيها أوردتها موجزة غاية في الإيجاز، مكتفياً بمحل الشاهد من الآية دون الإشارة إلى السورة ولا إلى موضع الآية منها، وهذا ربما أدى غلى شيء من اللبس.

فخفض ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ من قراءة حمزة هي من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ النساء 1 استدل بها الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض ⁵⁶.

أما قراءة نصب "أَوْلَادِهِمْ" من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ الأنعام 137 فهي لعبد الله بن عامر وليس لحمزة بن حبيب الزيات وهي هكذا: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ استدل بها الكوفيون على جواز الفصل بين المتضايقين مطلقاً. ⁵⁷

أما "لِيَقْطَعُ" بتسكين لام الأمر، فهي قراءة حمزة بن حبيب الزيات من قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُدْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾ الحج 15 استدل بها بعضهم على جواز تسكين لام الأمر بعد "ثم" ⁵⁸.

1 - اختيارات أبي زكريا:

لم يكن كتاب "ارتقاء السيادة" باكورة التأليف في علم أصول النحو، وإنما تأليفه وقت ازدهار هذا العلم، بحيث فصل فيه العلماء وكانت لهم في ذلك آراء وكانت بينهم اختلافات. وليس من منهج أبي زكريا أن يعرض هذه الاختلافات برمتها، فهذا لا يخدم طالب العلم المبتدئ، ولذلك تراه يختار بعضاً منها بناءً على ما شاع وتأكد، من ذلك:

• تناوله مسألة وضع اللغة والتساؤلات المطروحة في ذلك، ومنها: هل وضعت اللغة في وقت واحد أم متلاحقة؟ بمعنى: هل كانت مواد المعجم اللغوي لكل لسان متكاملة من البداية أم أنّ اللغة متنامية؟ يذهب أبو زكريا مذهب أن اللغة متلاحقة على مرّ العصور، وهذا الذي رآه الكثير من العلماء.⁵⁹

• في أنواع النقل والتي منها المتواتر والآحاد والإرسال والجهالة.

يذهب أبو زكريا إلى رفض الرواية إن كان فيها إرسال أو جهالة، ما لم تصدر عن راوٍ لا يُتهم في إرساله أم جهالته؛ لكونه ثقة أو حجة. يقول: "ولا يقبل المرسل ولا المجهول إلاّ ممن لا يتهم في إرساله ومجهوله."⁶⁰ يفهم من هذا أنه إن كان هناك اتفاق على رفض الرواية، إن كان فيها إرسال أو جهالة، فهناك خلاف في قبولها إن صدرت عن علماء لا يشك في روايتهم، فسيبويه مثلاً، كثيراً ما كانت رواياته مرسلّة أو فيها مجاهيل، فحسبه أن يقول: "سمعت من أثق به" أو حدثني من لا أتهم".⁶¹ فأبو زكريا لا يرفض هذه الرواية إن صدرت ممن يوثق بروايتهم كيفما كانت.

• من اختياراته أيضاً قوله بالإجماع عند النحاة، يقول: "واعتر كثير الإجماع من الأمور اللغوية، فخرّقه ممنوع." ثم يستدل بقول ابن الخشاب: "لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز."⁶²

هكذا إذا جرى أبو زكريا مجرى الذين ذهبوا إلى أن المتقدمين إن أجمعوا على شيء، فإنّ مخالفتهم لا تجوز، على الرغم من أنّ الإجماع في حدّ ذاته مختلف فيه وفي حجّيته سواء أكان إجماعاً بين النحاة أو الرواة أو العرب.⁶³

• ومن اختياراته جواز التعليل بعلمين لحكم واحد.

فالمسألة خلافية، فمن قائل إنّ ذلك لا يجوز؛ لأنّ العلة النحوية مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا تثبت إلاّ بعلة واحدة⁶⁴، رأي آخر يرى بأن لا مانع من التعليل بعلمين أو أكثر، وهذا ترجيح أبي زكريا، ومثاله قولك "مُسْلِمِيّ"، وأصلها "مُسْلِمُوي"، قلبت فيه الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلم، تعليل ذلك بعلمتين:

أولاهما: اجتماع الواو مع الياء يستدعي قلب الواو ياءً، طبقاً لقواعد الإعلال، ثم إدغامها في ياء المتكلم.

ثانيتهما: أنّ الحرف السابق لياء المتكلم يجب أن يكون مكسوراً دائماً، ولا يتأتى كسراً ثم واو، بل لا بد من قلب الواو ياءً ثم إدغامها ليستقيم الأمر.⁶⁵

2 - اقتباساته:

استفاد أبو زكريا من علم من سبقه واقتبس من كلام الخليل وسيبويه وابن جني وابن الأنباري والسيوطي الشيء الكثير، غير أنه يمكن تقسيم هذه الاقتباسات إلى صنفين: اقتباسات غير معزوة إلى أصحابها، وأخرى معزوة مع المناقشة.

أ - الاقتباسات غير المعزوة إلى أصحابها: وهي الغالبة على الكتاب باعتبارها من أساسيات علم أصول النحو وبديهياته، وهذه أمثلة منها على سبيل المثال لا الحصر:

● في تعريف النحو: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وتثنية وجمع وغير ذلك؛ ليلتحق من ليس من أهل العربية بهم" ⁶⁶

● في علامات العجمة يقول: " وتعرف العجمة في المستعملات في العربية بنقل الأئمة، ومخالفة أوزان الأسماء العربية كأَبْرِيْسُم، ونون مع راءٍ أوْلاً كَنَرَجِس، وزاي بعد دال في آخره كْمُهَنْدِرِ... " ⁶⁷

● في أقسام المسموع يقول: "ينقسم المسموع إلى مقيس وإلى شاذ، وكل منهما أربعة أقسام: مطرّد قياساً واستعمالاً، ومطرّد في القياس شاذّ في الاستعمال، ومطرّد استعمالاً لا قياساً، وشاذّ فيهما... " ⁶⁸

● في تعريف الإجماع، وهو إجماع أهل البلدين ما لم يخالف نصّاً أو قياساً ⁶⁹

● في تعريف القياس، وهو حمل غير منقول على منقول في معناه ⁷⁰

● في أقسام العلة، وتنقسم إلى علة تعليمية وعلة قياسية وعلة جدلية ⁷¹

ب - الاقتباسات المعزوة إلى أصحابها: عندما يعزو أبو زكريا بعض النقول إلى أصحابها، فهو إما أن يكتفي بالنقل دون تحليل ولا مناقشة، أو ينقل ثم يبدي رأيه بعد ذلك.

فأما ما نقله نقلاً أميناً دون تعقيب، فمن ذلك:

● **كلامه في موضوع الإجماع وعدم جواز مخالفته، يمثل لمن خالف الإجماع**، يقول: "كمنع المبرد تقديم خبر ليس مع تجويز أهل البلدين له" ⁷²

والحقيقة أن المبرد ليس الوحيد الذي منع تقديم خبر ليس، إنما وافقه في ذلك الكوفيون. ⁷³

● وفي الحديث عن العلة المجوزة، ينقل ما أطلقه ابن جني عليها، يقول أبو زكريا: " قال ابن جني: وهذا الضرب، وإن كان يسمى علة، فهو في الحقيقة سبب. " ⁷⁴

فعند ابن جني، الموجب علة، والمجوز سبب.

● وفي تأكيد أن العلة في كلام العرب صدرت عن حكمة وروية وقصد، ينقل كلام ابن جني الذي يقول:

"وهل يحسن الظنّ لعاقل أنّ اطراد رفع الفاعل - مثلاً - وقع منهم على غير رويّة؟" ⁷⁵ وفي المسألة نفسها

ينقل كلام سيبويه الذي يقول: " وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا " ⁷⁶

ومن اقتباساته المعزوة إلى أصحابها لكن مع تعليق ومناقشة:

● في حديثه عن الدور في العلة ⁷⁷ يمثل له بمثالين ، أحدهما للمبرد ، والآخر لسيبويه، فأما الذي للمبرد

فتعليقه سكون الفعل بدفع توالي أربع حركات، وعلة تحريك الضمير بسكون الفعل قبله. وأما سيبويه

فمثاله تعليل جر معمول اسم الفاعل، نحو: "المقيمي الصلاة"، ونصب معمول الصفة المشبهة،

نحو: "الحسن الوجه"، بحمل كل منهما على الآخر ⁷⁸.

يقارن أبو زكريا بين المثالين، مثال المبرد، ومثال سيبويه، ويذهب إلى أنّ مسألة المبرد ضعيفة، فالشيء - في رأيه -

لا يكون علة لنفسه، فكيف يكون علة لعلته؟. ⁷⁹

- وفي عرضه لأنواع العلل ، ومنها "علة التحليل" التي استعصت على الشرح عند بعضهم، ينقل أبو زكريا شرح أبي حيان لها، فيقول: "وتفسير أبي حيان لها بـ"قُسي" جمع قُوس، على فُعُول كقُروخ، ثم قلبت عينه لِأَمِهِ، وصار إلى "قِسي"، بعيد.⁸⁰

يرى أبو زكريا هذا التفسير بعيدا وليس فيه معنى التحليل، وأبو حيان في ذلك مخالف لمن تقدمه من المفسرين. آراؤه:

لا نبالغ إذا قلنا أن ليس لأبي زكريا الجزائري آراء في مصنفه، فالكتاب كما أسلفنا تعليمي، غايته تقديم علم أصول النحو لمن يرومه بأوجز عبارة وأقصر سبيل ، فضمنه أدق التعريفات وأشهر المسائل في هذا الفن، ولذلك لم يكن المجال مجال التفصيل في الآراء المختلفة وترجيح بعضها دون الآخر، لكن ذلك لم يمنع أبا زكريا من أن يكون له رأي مستقل في بعض المسائل يخالف به من سبقه، من ذلك:

- ما جاء في مسألة التعارض والترجيح، يذهب إلى أنه إذا تعارض أصلان رُجع للأبعد أو للأقرب، كـ"مُدُّ" إذا لقيه ساكن زُدَّ لأصله البعيد وهو "مُنْدُ" (برفع الذال)، فيقال: "مُدُّ اليوم" اعتبارًا بأصله البعيد "مُنْدُ"، لا بالكسر، اعتبارًا بأصله القريب "مُدُّ" (بسكون الذال)⁸¹

هذا هو رأي أبي زكريا، أما ابن جني فيرى خلاف ذلك فالأصل الأقرب عنده "مُنْدُ"، والأبعد "مُدُّ"، وما حرّكت الذال في "مُدُّ" إلا اعتمادًا على الأصل الأقرب "مُنْدُ"، حيث اجتمع للذال ساكنان، سكون النون وسكون ما بعد الذال، فجاءت "مُدُّ اليوم".⁸² شواهد الكتاب:

كلمة أخيرة نقولها عن شواهد أبي زكريا الجزائري في مصنفه.

حفل الكتاب بكل أنواع الشواهد التي يستدل بها عادة في كتب النحو، ففيه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والحكم والأمثال والأشعار.

استشهد أبو زكريا في كتابه بسبع عشرة آية قرآنية، وبثلاثة أحاديث نبوية شريفة، وبثمانٍ من الأمثال والحكم، وبعشرين شاهدًا شعريًا. ولنا في كل منها ملاحظات.

الآيات القرآنية:⁸³

- يورد أبو زكريا منها محل الشاهد فقط، ولو كلمة.
- لا يشير إلى السورة و لا إلى موضع الآية منها (إلا ما أضافه المحقق)
- يحدد صاحب القراءة إذا كانت القراءة شاهدًا في حدّ ذاتها.

الأحاديث النبوية الشريفة:⁸⁴

- قليلة نادرة
- تنسب إلى الرسول ﷺ صراحة ، وليس كما كان عليه الأمر عند بعض المتقدمين من النحاة.
- ليس هناك عناية بالراوي ولا بدرجة الحديث صحّةً أو ضعفًا أو غير ذلك.

الأمثال والحكم:⁸⁵

أغلبها مما جاء في كتب الأقدمين.

الأشعار: 86

- أغلبها غير معزو، على الرغم من أنه منسوب إلى صاحبه في المصدر الأصل.
- كثيراً ما يفضل إيراد أشطر أو أنصاف أبيات بدلاً من البيت كاملاً.
- شواهد من مشاهير الشواهد النحوية، حفلت بها كتب المتقدمين ناهيك عن التأخرين

- 1 - هذا ما ذهب إليه محقق كتاب ارتقاء السيادة ، ينظر:
ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ أبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري ، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار سعد الدين، دمشق، ط2، 1431هـ/2010م ، ص 10
- 2- الالفت للنظر أن نسب الشيخ قيل فيه " النابلي الشاوي" وهما قبيلتان معروفتان في الجزائر، ولا يجمعهما أصل مشترك، والظاهر أن الشيخ نابلي نسباً و شاوي ولادة ومنشأً. ينظر:
فهرس الفهارس و الأثبات ، ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات ، لعبد الحي الكتاني (1382) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982 . 2 / 1132
- 3 - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين فضل الله المحمي (1111هـ) دار صادر بيروت، (د.ت)، 4 / 486
- 4 - قال عنها ياقوت الحموي: " مدينة في آخر افريقية بينها وبين "تنس" أربعة أيام وهي مدينة رومية قديمة. ينظر:
معجم البلدان، ياقوت الحموي (626هـ) دار صادر، بيروت، ط2، 1995م ، 5 / 196
- 5 - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحمي ، 4 / 486
- 6 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف (1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط1، 1424هـ / 2003 ، 1 / 458
- 7 - هو من كبار علماء الترك في عصره ، ينظر ترجمته في: خلاصة الأثر ، محمد أمين المحمي ، 4 / 477 ، 478
- 8 - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحمي ، 4 / 487
- 9 - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحمي، 4 / 488 ، و شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف، 1 / 458
- 10 - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحمي، 4 / 487
- 11 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف، 1 / 458
- 12 - خلاصة الأثر ، محمد أمين المحمي، 4 / 488
- 13 -الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي(1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ، ط15 ، 1423هـ / 2002م، 8 / 169
- 14 - المصدر نفسه، 8 / 169
- 15 - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (1408هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، 13 / 227
- 16 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار سعد الدين، دمشق، ط2، 1431هـ/2010م، ص 60.
- 17 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 61
- 18 - هو الخليفة العثماني محمد الرابع بن إبراهيم خان (1642م / 1693م) ، آلت إليه الخلافة عام 1648م، بعد السلطان إبراهيم الأول، لكنه لم يباشر مهامه بالفعل إلا بعد أن بلغ من العمر ستاً وعشرين سنة، استطاع عندها أن يواصل الفتوحات في أوروبا الشرقية ويعيد للدولة هيبتها ، لكن جاء الوقت الذي توقفت فيه الفتوحات، وتعاضم نفوذ الجيش وخلعوه عن الخلافة عام 1687م. ينظر في ترجمته:
تاريخ الدولة العلية العثمانية، لمحمد فريد بك (1338هـ)، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1401هـ / 1981م ، ص 289 وما بعدها(بتصرف)
- 19 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 63
- 20 - هو الفقيه الحنفي واللغوي لطفی رياض زاده (1667م) ألف للسلطان كتابين أحدهما في أغلاط اللغويين والآخر في أسماء الكتب . ينظر في

- ترجمته: الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 1423هـ / 2002م 60/4
- 21 - هو الشيخ أحمد بن لطف الله تركي من الأفاضل، مجاور، مات بمكة، كانت له وجهة عند السلطان، له تأليف بالعربية في التاريخ. ينظر: الأعلام، للزركلي، 1 / 191، 192.
- 22 - خلاصة الأثر، محمد أمين المحيي، 4 / 488
- 23 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 60، 61
- 24 - نفسه، 60
- 25 - نفسه، 60
- 26 - الإغراب في جدل الإعراب وملح الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1397هـ / 1977م، ص 80
- 27 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 61
- 28 - الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ / 1989، ص 16
- 29 - خلاصة الأثر، محمد أمين المحيي، 4 / 488
- 30 - منها عدم الاحتفاء بالعزو، والبعد عن التفصيل في أغلب الأحيان وغير ذلك.
- 31 - الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمود فجال، ص 21
- 32 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 66
- 33 - الإغراب في جدل الإعراب وملح الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص 80
- 34 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 66
- 35 - الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952م، 1 / 34
- 36 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 79، 80
- 37 - ينظر:
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمود فجال، ص 91
- والزهري في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ / 1998م، 1 / 167
- 38 - ينظر: الخصائص، ابن جني، 1 / 116. والاقتراح، للسيوطي، ص 189
- 39 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 106
- 40 - الاقتراح ص 236، 237
- 41 - الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمود فجال، ص 237
- 42 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 106
- 43 - نفسه، ص 137
- 44 - نفسه، ص 103
- 45 - ينظر: الخصائص، ابن جني، 1 / 49 وما بعدها
- 46 - نفسه، ص 101
- 47 - البيت لأعرابي يمدح الحسين بن علي / المغني، ص 375
- 48 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص 916، 375
- 49 - المصدر نفسه، ص 365، 842، 916
- 50 - ارتقاء السيادة لأبي زكريا الجزائري (1096هـ)، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 79
- 51 - ينظر:

- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ص 98 وما بعدها
- الإعراب في جدل الإعراب، وملع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص 81 وما بعدها.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق: محمود الفحال، ص 65 وما بعدها
- 52 - ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، تحقيق: محمود الفحال، ص 74 وما بعدها
- 53 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 116
- 54 - الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، 1/ 250
- 55 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 81
- 56 - الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ / 2003م، 2/ 379
- 57 - المصدر نفسه، 2/ 349
- 58 - الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، ص 70
- 59 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 67
- 60 - نفسه، ص 86
- 61 - ينظر الكتاب لسبويه، على سبيل المثال: 1/ 230، 279 و 3/ 152، 465
- 62 - ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، للشيخ أبي زكريا الجزائري (1096هـ) تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 88
- 63 - ينظر: أصول النحو العربي محمود أحمد نخلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 79 وما بعدها.
- 64 - الإعراب في جدل الإعراب وملع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ص 117
- 65 - الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، 1/ 175
- 66 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 66. و الخصائص، لابن جني، 1/ 35
- 67 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 77. و المغرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي (540هـ)، تحقيق: ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1، 1410هـ / 1990م، ص 100
- 68 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 82، والخصائص لابن جني، 1/ 98 وما بعدها، و الاقتراح للسيوطي، ص 96.
- 69 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 87، والخصائص لابن جني، 1/ 190 وما بعدها، و الاقتراح للسيوطي، ص 157.
- 70 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 94، و الاقتراح للسيوطي، ص 175.
- 71 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 115، الإيضاح في علل النحو، أبو إسحق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011، ص 64
- 72 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 87
- 73 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، 1/ 130
- 74 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 107، والخصائص لابن جني، 1/ 165.
- 75 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري، ص 103، والخصائص لابن جني، 1/ 239.
- 76 - الكتاب، سبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، 1/ 32
- 77 - الدور في العلة يعني (المفصل في الصرف...)
- 78 - الكتاب لسبويه، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، 1/ 194، 195. و الخصائص لابن جني، 1/ 184
- 79 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري (1096هـ)، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ص 113
- 80 - نفسه، ص 107
- 81 - نفسه، 148، 149
- 82 - ينظر: الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، 2/ 344، 345
- 83 - ارتقاء السيادة، لأبي زكريا الجزائري (1096هـ)، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، على سبيل المثال الصفحات: 67، 80، 81، 137،
- 84 - نفسه، على سبيل المثال الصفحات: 75، 117

85 - نفسه، على سبيل المثال الصفحات: 110 ، 116 ، 142

86 - نفسه على سبيل المثال الصفحات: 73 ، 100 ، 101

المصادر والمراجع:

- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي(1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت ، ط15 ، 1423هـ / 2002م
- الإعراب في جدل الإعراب وملع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري، تحقيق : سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ، 1397هـ / 1977م
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ / 1989م
- أصول النحو العربي محمود أحمد نخلة، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002م
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، ط1، 1424هـ / 2003م
- الإيضاح في علل النحو، أبو إسحق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط7 ، 2011
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، محمد محمد مخلوف (1360هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان ، ط1، 1424هـ / 2003م
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين فضل الله المحيي الحموي (1111هـ) دار صادر بيروت.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (1408هـ)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت
- معجم البلدان، ياقوت الحموي (626هـ) دار صادر، بيروت، ط2 ، 1995م
- تاريخ الدولة العثمانية، محمد فريد بك (1338هـ) ، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1 ، 1401هـ / 1981م
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985
- الكتاب ، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ / 1988م
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (395هـ) ، الناشر: محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1418هـ / 1997م
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952م
- المثلج لابن الخشاب (567هـ)، تحقيق: علي حيدر، طبع في دمشق 1392هـ / 1972م
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ / 1998م
- المغرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي (540هـ)، تحقيق: ف.عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1، 1410هـ / 1990م
- فهرس الفهارس والأثبات ، ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات ، لمحمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد الحسيني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (1382) تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1982 .